مجلة اللغة العربية والعلوم الإسلامية العدد (2) – يونيو 2022م
الترقيم الدولي للنسخة المطبوعة: 2812-541X الترقيم الدولي للنسخة الإلكترونية: 2812-5428
الموقع الإلكتروني: https://jlais.journals.ekb.eg

العدول الصرفي ودلالاته في باب اسم الفاعل

أ.د. عامـــر صلاح محمد
أستاذ النحو والصرف والعروض
كلية الآداب– جامعة العريش

Journal of Arabic Language and Islamic Sciences Vol (2) – June 2022
Printed ISSN :2812 -541X On Line ISSN : 2812-5428
Website : https://jlais.journals.ekb.eg/

العدول الصرفي ودلالاته في باب اسم الفاعل

أ.د. عامر صلاح محمد
أستاذ النحو والصرف والعروض
كلية الآداب– جامعة العريش

ملخص البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق خدمة علم الصرف بلم شعث ما تبعثر من مسائل هذه الظاهرة، وما تفرق منها في كتب القدامى والمحدثين من النحاة واللغويين، وأصحاب المعاجم اللغوية، ثم طرحها على بساط الدرس الصرفي، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي الذي يقوم على عرض مسائل هذه الظاهرة عرضًا يكشف عن مكنونها – كما وردت في كتب التراث – ويحاول توضيحها.

وقد ارتأى الباحث أن يكون عرض مسائل البحث في مبحثين: المبحث الأول– العدول عن استعمال الفعل ودلالة ذلك، والمبحث الثاني– العدول عن استعمال اسم الفاعل ودلالة ذلك، ويقع في محورين:

أ– العدول عن استعمال الأصل في اسم الفاعل من الفعل الثلاثي.

ب– العدول عن استعمال اسم الفاعل من الفعل غير الثلاثي.

وبناء على ذلك فقد تضمن البحث: مقدمة، وتمهيد، ومبحثين زُيلا بجدول توضيحي للأبنية التي تم العدول عن استعمالها، ثم الخاتمة، وانتهى بثبت المصادر والمراجع التي استعان بها الباحث.

الكلمات المفتاحية:

اسم الفاعل– العدول عن استعمال اسم الفاعل – العدول عن استعمال الفعل.

Abstract:

The research seeks to achieve the service of morphology by unpacking the scattered issues of this phenomenon, and what differentiated from them in the books of ancient and modern grammarians and linguists, and owners of linguistic dictionaries, and then put them on the morphological lesson, by relying on the descriptive approach that is based on presenting the issues of this phenomenon. A presentation that reveals their secrets - as mentioned in heritage books - and attempts to clarify them.

The researcher considered that the presentation of the research issues should be in two sections: the first topic - abandoning the use of the verb and its significance, and the second topic - abandoning the use of the subject's name and its significance, and it falls into two axes:

A - Rescinding the use of the root in the noun of the subject from the triple verb.

B - Rescinding the use of the subject's noun from the non-three verbs.

Accordingly, the research included: an introduction, a preface, and two chapters that were removed with an explanatory table for the buildings whose use had been abandoned, then the conclusion, and ended with confirming the sources and references that the researcher used.

Keywords:

Noun of the subject - refraining from using the noun of the subject - refraining from using the verb.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي تتم بفضله الصالحات، وعليه يتوكل المؤمنون والمؤمنات، وعلى يد رسله انتقلت البشرية إلى النور بعد الظلمات، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد بن عبد الله (صلى الله عليه وسلم) وبعد،

فإن في العربية ظواهر جديرة بأن تثير انتباه الباحث المدقق، وتستحق الدرس والتحليل، ولعل ظاهرة العدول عن استعمال بعض الأفعال أو المشتقات، والاستعاضة عنها بأفعال ومشتقات أخرى، تؤدي الوظيفة نفسها المنوطة بها في الاستعمال اللغوي، جديرة بأن تكون موضع دراسة؛ لأن بها تتم مخالفة الأصل في استعمال الكلام. والعدول عن الأصل في الكلام إلى ما هو بديل عنه ينبئ عن الذوق العربي الرفيع في الاستعمال اللغوي، ويكشف عن ثراء اللغة العربية، واتساعها وتنوع تراكيبها، ونظرًا لكثرة مسائل هذه الظاهرة في كتب اللغة؛ فقد قصرت الموضوع على دراستها في باب اسم الفاعل. حيث توزعت مسائلها، وتناثرت بين كتب التراث، وقد خصها –وغيرها– سيبويه في كتابه تحت باب أسماه "هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض" في الجزء الأول عالج فيه عدة قضايا منها قضية الاستغناء عن استعمال بعض الأفعال في اللغة، واستعمال أفعال غيرها تستعمل مع مشتقات الأفعال التي تم الاستغناء عنها والعكس، وفي الجزء الرابع من الكتاب ضمنه بابًا أسماه (هذا باب في الخصال التي تكون في الأشياء) ذكر فيه الكثير من الخصال التي تكون في الإنسان، وتأتي من الفعل "فَعُلَ" بضم العين، أو "فَعِلَ" بكسر العين،. حيث قال: "أما ما كان حسنًا أو قُبْحًا؛ فإنه مما يبنى فِعله على فَعُلَ يفعُلُ، ويكون المصدر فَعَالًا وفَعَالة وفُعلًا... وتجيء الأسماء على فَعيل، وذلك قبيحٌ، ووسيمٌ، وجميلٌ، وشقيحٌ، ودميمٌ"، ومع ذلك فإنّ هذه الظاهرة – كظاهرة تتميز بها لغتنا الجميلة – لا تزال في حاجة إلى دراسة متخصصة تبرز أهميتها، وتوضح خصائصها، وتحلل مسائلها؛ فكان ذلك دافعًا للباحث إلى تناول هذه الظاهرة بوصفها ظاهرة تستحق الدراسة .

ولعلَّ من حسن الطالع أن يستهدي الباحث بتلك الإيماءات المتفرقة في كتب التراث، إذ فرض عليه سلطان الجدة أن يتناول هذه الظاهرة؛ لجمع أشتاتها، وما ندّ من مسائلها، وضم شواردها.

لذا فقد اعتمد الباحث في عمله هذا على المنهج الوصفي الذي يقوم على عرض مسائل هذه الظاهرة عرضًا يكشف عن مكنونها – كما وردت في كتب التراث – ويحاول توضيحها .

ويسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية :

خدمة علم الصرف بلم شعث ما تبعثر من مسائل هذه الظاهرة، وما تفرق منها في كتب القدامى والمحدثين من النحاة واللغويين، وأصحاب المعاجم اللغوية، ثم طرحها على بساط الدرس الصرفي.

وفي ضوء ما عَنّ للباحث من مطالعات، وما طالته يده من مصادر ومراجع، لم يجد دراسة متخصصة تناولت هذه الظاهرة بالعرض والتحليل، وإن كانت الأمانة العلمية تقتضي الإشارة إلى دراسة للدكتور محمد عبد الوهاب شحاتة بعنوان "مفهوم الاستغناء في التراث الصرفي والنحوي" وهو بحث مطبوع بمكتبة الآداب (الطبعة الأولى 1422هـ – 2001 م.

وهي مقسمة إلى: مقدمة، وتمهيد، وستة فصول، خاتمة.

الفصل الأول–ضمنه الحديث عن مفهوم الاستغناء عند القدماء.

الفصل الثاني– الاستغناء في مجال الوحدات الصوتية.

الفصل الثالث– الاستغناء في مجال الحرف .

الفصل الرابع– الاستغناء في مجال الاسم في الصرف والنحو.

الفصل الخامس– الاستغناء في مجال الفعل في الصرف والنحو.

الفصل السادس– أسباب الاستغناء.

وبنوع من الإيجاز؛ فإن بحث د. محمد عبد الوهاب في مجمله مختلف جملة وتفصيلًا في تناوله، ومعالجته عن بحثي هذا. وبعد البحث على الشبكة العنكبوتية

(الإنترنت) وجدت أن ثمة مجموعة من الدراسات كلها تحمل عنوان " العدول الصرفي في القرآن الكريم، وكلها بعيدة عن موضوع هذا البحث.

ومع أنّ مسائل هذه الظاهرة قد تضمنتها كتب التراث والكتب المعاصرة إلا أنّ الباحث سوف يتناول هذه الظاهرة تناولاً مختلفًا، ويعالج مسائلها معالجة تبرز أهمية العدول الصرفي في باب اسم الفاعل، وتكشف العلة من وراء هذا العدول.

وقد ارتأى الباحث أن يكون عرض مسائل البحث في مبحثين:

المبحث الأول– العدول عن استعمال الفعل ودلالة ذلك.

المبحث الثاني– العدول عن استعمال اسم الفاعل ودلالة ذلك، ويقع في محورين:

أ– العدول عن استعمال الأصل في اسم الفاعل من الفعل الثلاثي.

ب– العدول عن استعمال اسم الفاعل من الفعل غير الثلاثي.

وبناء على ذلك فقد تضمن البحث: مقدمة، وتمهيد، ومبحثين زُيلا بجدول توضيحي للأبنية التي تم العدول عن استعمالها، ثم الخاتمة، وانتهى بثبت المصادر والمراجع التي استعان بها الباحث.

المقدمة : ضمنتها افتتاحية البحث، وسبب اختياره، والمنهج المتبع، وأهدافه، والدراسات السابقة، وأقسام البحث.

التمهيد – كان بمثابة مدخل للبحث تحدثت فيه بإيجاز عن كيفية اشتقاق اسم الفاعل.

المبحث الأول– العدول عن استعمال الفعل ودلالة ذلك.

المبحث الثاني– العدول عن استعمال الاسم ودلالة ذلك، ويقع في محورين:

أ– العدول عن استعمال الأصل في اسم الفاعل من الفعل الثلاثي.

ب– العدول عن استعمال اسم الفاعل من الفعل غير الثلاثي.

جدول توضيحي للأبنية التي تم العدول عن استعمالها وأمثلة على ذلك.

الخاتمة – وهي عبارة عن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال بحثه.

وأخيرًا : ثبت المصادر والمراجع.

وبعدُ فإنّ هذا البحث قد أخلصت فيه النية لله وحده، وتحريت فيه الدقة والصواب ما استطعت؛ فإن كنت قد وُفقت فمن الله وحده، وما توفيقي إلا بالله، وإن كانت الأخرى، فحسبي أني اجتهدت، وما منّا إلا مخطئ ومصيب .

وأخيرًا أدعو الله أن يجعله عملًا متقبلًا نافعًا، وأن ينفعنا بما علمنا، ويُعلمنا ما ينفعنا، وهو وحده أسأله السداد والتوفيق .

التمهيد

العدول في اللغة : قال صاحب اللسان: "عَدَلَ عن الشيء يَعدِلُ عدْلاً وعُدُولاً: حادَ، وعن الطريق: جارَ، وعدلَ إليه عُدُولاً: رجع ... والعَدْل: أن تعدِل الشيء عن وجهه ... عَدَلَ عنه يَعدِلُ عُدُولاً إذا مال كأنه يميل من الواحد إلى الآخر."([1])

والمقصود بالعدول في الاصطلاح: هو التحول، أو الانتقال من لفظ إلى لفظ، أو من وزن إلى وزن من باب الاستحسان والذوق السليم، وممَن استخدم مصطلح العدول من العلماء ابنُ الأثير جاء ذلك في قوله: "ألفاظ يُعدل عن استعمالها من غير دليل يقوم عن العدول عنها"([2])، غير أن ثمة مصطلحات أخرى استخدمها النحاة تلتقي مع مصطلح "العدول" فمثلاً سيبويه قد استخدم مصطلح الأعراض، حيث قال: "هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض حيث إنهم "يحذفون ويعوضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطًا"([3])، وهو مصطلح يشمل العدول وغيره؛ لأن مصطلح "الأعراض" كما فسره السيرافي: ما يعرض في الكلام، فيجيء على غير ما ينبغي أن يكون عليه قياسه، وربما يكون هذا هو لب المقصود من العدول، كما استخدم أيضًا مصطلح الاستغناء، تبعه في ذلك كثير من النحاة كابن جني الذي عقد بابًا للاستغناء في الخصائص تحت عنوان "باب في الاستغناء بالشيء عن الشيء"([4])، وابن مالك –في شرح التسهيل– وأبي حيان –في

([1]) اللسان (مادة عدل) مج 9/ 86: 87، وانظر القاموس المحيط 4/ 14 .

([2]) المثل السائر 1/ 274 .

([3]) الكتاب 24/1 : 25 .

([4]) انظر الخصائص 1/ 266.

الارتشاف– ومصطلح "الاستغناء" قريب جدًا من مصطلح العدول؛ لأن في العُدول استغناءً عن الأبنية التي تم العدول عنها، غير أن العدول يزيد في المعنى عن الاستغناء؛ لأن الاستغناء لا يعبر عن الاستعاضة بما استُغني عنه، على عكس العدول الذي يوحي بالاستغناء عن استعمال اللفظ مع الاستعاضة عنه بآخر، وهذا ما قصدته من خلال اختياري لمصطلح "العدول".

وقد جعل ابن الأثير العدول من لفظ إلى لفظ، أو من وزن إلى وزن من باب الاستحسان والذوق السليم حيث قال: "أما اختلاف صيغ الألفاظ فإنها إذا انتقلت من هيئة إلى هيئة؛ كنقلها مثلا من وزن من الأوزان إلى وزن آخر، وإن كانت اللفظة واحدة، أو كنقلها من صيغة الاسم إلى صيغة الفعل، أو من صيغة الفعل إلى الاسم ...أو إلى غير ذلك، انتقل قبحها فصار حسنًا، وحسنها صار قبحًا."([5])، وقال في موضع آخر: "ومن هذا النوع ألفاظ يعدل عن استعمالها من غير دليل يقوم على العدول عنها، ولا يستفتى في ذلك إلا الذوق السليم، وهذا موضع عجيب لا يُعلم كنه سرِّه"([6])، فكل ما يحدث في الألفاظ من العدول والأعراض يرجع إلى حاكم الذوق السليم؛ فصاحب الصناعة يصرف الألفاظ بضروب التصريف، فما عذب في فمه منها استعمله، وما لفظه فمه تركه، ففي أسماء الفاعلين مثلاً تجد أوزان الثلاثي "فَعَلَ، وفَعِلَ، وفَعُلَ" هذه الأوزان الثلاثة لها أسماء فاعلين؛ فأما الوزن الأول "فَعَلَ" فليس له إلا اسم واحد وهو "فاعل"، وكذلك الوزن الثالث "فَعُلَ" ليس له إلا اسم واحد أيضًا، وهو "فَعيلٌ"، ولا يقع فيه اختلاف إلا ما شذّ منه، أما وزن "فَعِلَ" بكسر العين فاسم الفاعل منه يقع فيه الاختلاف استحسانًا واستقباحًا؛ لأن له ثلاثة أوزان: "فاعل، وفَعِلٌ، وفَعْلانٌ" نحو: فَرِحَ فهو فارِحٌ، وفَرِحٌ، وفَرحان. وأحسنها وأكثرها استعمالاً هو فَرِحٌ، يليه فرحان، يليه فارح، فلم ترد في القرآن من هذه الثلاثة ولم تستعمل إلا "فَرِحٌ" في قوله تعالى: "كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ"([7])، وقوله: "إِنَّهُ لَفَرِحٌ فَخُورٌ"([8])، وغيرهما من الآيات، فتأليف

([5]) المثل السائر 1/ 274 .

([6]) المثل السائر 1/ 277، وانظر ص 280 .

([7]) سورة المؤمنون (53) .

الكلام يكون بصدد استعمال الحسن والأحسن، لا بصدد استعمال الجائز وغير الجائز([9])؛ فالكلام إذًا مبنيٌّ وقائمٌ على الحُسن لا على الجواز.

تعريف اسم الفاعل :

"اسم الفاعل" هو مصطلح البصريين، أما الكوفيون فيسمونه "الفعل الدائم"، فهم يقسمون: الأفعال إلى: "ماضٍ ومضارع ودائم، ولا يقصدون بالدائم فعل الأمر، ولكنهم يريدون به اسم الفاعل، فهو عندهم –أي اسم الفاعل– قسيمٌ للماضي والمضارع"([10])، وهو ما اشتُق من مصدر المبني للفاعل، لمن وقع منه الفعل أو تعلق به([11])، وقد ورد لاسم الفاعل تعريفات عدة في كتب النحاة؛ فعرفه الزمخشري في المفصل بأنه: "ما يجري على "يَفْعَلُ" من فعله كـ"ضارِب"، و"مُكرِم"، و"مُنطَلِق"، و"مُسْتَرِج"، و"مُدَحرِج"، ويعمل عمل الفعل في التقديم والتأخير، والإظهار والإضمار"([12]). كما عرفه في الأنموذج بأنه: "المشتق من الفعل لمن قام بالفعل على معنى الحدوث"([13])، وقيل: هو "مشتق من فعل موضوع لمن قام به بمعنى الحدوث"([14])، أو "هو الصفة الدالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضي"([15])، وعرفه ابن هشام بأنه:"الوصف الدال على الفاعل، الجاري على حركات المضارع وسكناته"([16])، وعرفه عباس حسن بأنه:"اسم مشتق يدل على معنى مجرد حادث، وعلى فاعله"([17])، فلا بد في اسم الفاعل من الدلالة على شيئين معًا: المعنى

([8]) سورة هود (10) .

([9]) انظر المثل السائر 283/1: 284 .

([10]) معاني القرآن للفراء 65/1، 85، 43/2 .

([11]) انظر الممتع في التصريف 450/2، والمقرب ص17، وشرح التسهيل 398/2 .

([12]) المفصل ص 270، وشرح المفصل 84/4.

([13]) شرح الأنموذج في النحو ص 126، وشرح شذور الذهب ص 360.

([14]) العوامل المائة النحوية ص 294.

([15]) حاشية الصبان 292/2 .

([16]) شرح قطر الندى وبل الصدى ص 278 .

([17]) النحو الوافي 238/3 .

المجرد الحادث، وفاعله. فكلمة "عادل" مثلاً تدل على شيئين معًا هما([18]): العدل مطلقًا، والذات التي فعلته أو ينسب إليها.

أبنية اسم الفاعل :

اختلف البصريون والكوفيون في الأصل في الاشتقاق الفعل هو أو المصدر؟([19])، حيث ذهب البصريون إلى أن المصدر هو أصل الاشتقاق، وذهب الكوفيون إلى أن الفعل هو أصل الاشتقاق؛ ولذلك فإنَّ اسم الفاعل يصاغ من المصدر أو من الفعل، وحيث إن الدراسة تقوم على تناول ظاهرة العدول في بابي الفعل والاسم، فسوف تتبع المذهب الكوفي، وبناءً عليه فإن اسم الفاعل يصاغ من الفعل الثلاثي على عدة أوزان جمعها ابن مالك في قوله([20]):

كَفَاعِلٍ صُغِ اسمَ فاعِلٍ: إذا مِـنْ ذي ثَلاثَةٍ يَكونُ، كَـغَذَا

وهوَ قليلٌ في فَعُلْتُ وَفَعِلْ غَيْرَ مُـعَدًّى بَل قِيَاسُهُ فَعِــلْ

وَأَفْعَلُ، فَعْلانُ، نَحوُ أَشِرِ، ونــحوُ صَدْيَانَ، ونحوُ الأَجْهَرِ

وَفَعْلٌ أَولَى ، وَفَعِيلٌ بِفَعُلْ كَالضَّخْمِ والجَميلِ، والفِعلُ جَمُلْ

وَأَفْعَلٌ فيهِ قَلِيــلٌ وَفَــعَلْ، وَبِسِوَى الفاعِلِ قَد يَغْنى فَعَلْ

ويمكن تفصيل أوزان اسم الفاعل من الفعل الثلاثي التي ذكرها ابن مالك في الأبيات السابقة كالآتي:

أ- **وزن"فاعِل"**: ويكون ذلك قياسيًا أو سماعيًا.

قياسيًا: من الفعل الذي بزنة "فَعَلَ" مفتوح العين متعديًا كان، أو لازمًا، صحيحًا كان أو معتلاً، يجيء اسم الفاعل منه على وزن "فاعِل" نحو: قتلَ فهو قاتلٌ، وضرب فهو

([18]) انظر النحو الوافي 238/3 : 239 .

([19]) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف 1/ 217: 224 .

([20]) شرح ابن عقيل134/3: 135، وحاشية الخضري 560/2: 561، وحاشية الصبان 312/2: 314، وتوضيح المقاصد 2/ 29، 30، والنحو الوافي 289/3: 290.

ضارِبٌ. قياسٌ مطردٌ([21])، مثل: ضَرَبَ فهو ضارِب، ووَعَد فهو واعِد، وقَال فهو قائل، وغذَا (بمعنى سال) فهو غاذٍ، يقال: غذا الماءُ: إذا سال. وغذا البول: إذا انقطع([22]). ويستعمل متعديًا يقال: غذا الطعام الصبي، وغذوته أنا باللبن. وكذا من الفعل المكسور العين "فَعِلَ" إذا كان متعديًا نحو:عَلِمَ فهو عالِمٌ، ورَكِبَ فهو راكِبٌ. وذكر ابن السراج([23]) أن اسم الفاعل يأتي على هذا الوزن من أبنية المتعدي من الثلاثي وهي: (فَعَلَ يَفْعِلُ)، (فَعَلَ يَفْعَلُ)، و(فَعِلَ يَفْعَلُ)، كما يأتي من الثلاثي الذي لا يتعدى بزنة (فَعِلَ يَفْعُلُ) مثل: حَرِدَ يَحْرِدُ فهو حَارِدٌ، حَمِيَتْ الشمس فهي حامية. وقد لا يأتي اسم الفاعل من "فَعَل" على وزن "فاعِل" التي هي الغالبة فيه وهو قليل([24])، نحو: شابَ الرجل فهو أَشْيب، وشاخَ الشاب فهو شَيْخٌ، فقد عدل عن بناء "فاعل" إلى بناء آخر.

وسماعيًا: ويكون قليلاً([25]) من الفعل اللازم بزنة "فَعِلَ" بكسر العين، مثل: أمِنَ فهو آمِن، وسلِم فهو سالِم، وعقِرت المرأة فهي عاقِرٌ. ومن الفعل بزنة "فَعُلَ" –الذي لا يكون إلا لازمًا– وهو قليل، كقولهم: حَمُضَ فهو حامِضٌ، وطَهُرَ فهو طَاهِرٌ، ونَعُمَ فهو ناعِمٌ. وقال عباس حسن: "صيغة "فاعل" المراد بها "اسم الفاعل" لا تشتق إلا من مصدر فعل ماضٍ، ثلاثي متصرف. ويتساوى في هذا كل أنواع الماضي (الثلاثي المتصرف، المتعدي واللازم، مفتوح العين، ومضموها، ومكسورها)"([26]).

ب– **وزن "فَعِلٍ"، و"فَعْلانَ"، و"أَفْعَلَ"**([27]): يأتي اسم الفاعل على هذه الأوزان قياسًا من "فعِلَ" بكسر العين إذا كان لازمًا. فمثال "فَعِل": نَضِرَ فهو نَضِرٌ، وبَطِرَ فهو بَطِرٌ،

([21]) انظر كتاب في التصريف للجرجاني ص 33، وارتشاف الضرب 1/ 233، وشرح جمل الزجاجي ص 367.

([22]) انظر شرح التصريح على التوضيح 77/2 ، وحاشية الخضري 560/2.

([23]) انظر الأصول 86/3، 88، والفصول في العربية، لابن الدهان ص 97.

([24]) انظر النحو الوافي 3/ 290 .

([25]) انظر شرح التصريح 2/ 78 ، وتوضيح المقاصد 2/ 29، وكتاب في التصريف ص 35 .

([26]) النحو الوافي 242/3، والكافية في علم النحو، والشافية في علمي التصريف والخط ص 65: 66 .

([27]) انظر الأصول 93/3 : 95، والفصول في العربية، لابن الدهان ص 96، وكتاب في التصريف ص 34، وشرح التصريح 2/ 78.

وأَشِرَ (الأحمق) فهو أَشِرٌ. ومثال "فَعْلانٌ": الجوع والعطش، نحو: عَطِشَ فهو عَطْشَان، وصَدِيَ الضال في الصحراء فهو صَدْيان. ومثال "أَفْعل": للألوان وغيرها نحو: سَوِدَ فهو أَسْودُ، وجَهِرَ الرجلُ (لم يقدر على الإبصار في الشمس) فهو أَجْهَرُ. "وكل هذه صفات مشبهة، وليست باسم حقيقي، كما قد يفهم من ظاهر كلام ابن مالك، ولعل قصده –كما قال بعض الشراح– أن تلك الأفعال تدل في الغالب على معانٍ لازمة أو ما يشبهها، فيناسبها أن يصاغ منها صفات مشبهة بتلك الأوزان، لا أسماء فاعلين"([28])، كما يرى د. عباس حسن أن تسمية هذه الأبنية– التي ليست على وزن فاعل– باسم الفاعل هـ من قبيل التسمية المجازية التي شاعت قديمًا حتى صارت اصطلاحًا عند القدامى .

ت– **وزن "فَعْلٍ"، و"فَعيلٍ"** : يأتي اسم الفاعل على هذين الوزنين من الماضي الثلاثي بزنة "فَعُلَ" بضم العين– وهو وزن لا يكون إلا في الفعل القاصر([29])،وهو اللازم، ويكثر مجيءُ اسم الفاعل منه على هذين الوزنين وهو الأولى، قال أبو حيان: "...أو كان على فَعُل كان بزنة فعيل قياسًا نحو: شَرُفَ فهو شَريف، وقال ابن مالك: كثر فعيل وفَعْل في فَعُل، ومن استعمل القياس فيهما عند عدم السماع فهو مصيب، وخالف النحاة في كونه جعل فَعْلاً مقيسًا عند عدم السماع"([30])، ومنه قولهم: ضَخُمَ فهو ضَخْمٌ، وشَهُمَ فهو شَهْمٌ. ونحو: جَمُلَ الغزال فهو جَميلٌ، وظَرُفَ فهو ظَريف، وشَرُفَ فهو شَريفٌ، وكَرُمَ فهو كريم، وفَقُرَ فهو فقيرٌ، وعَظُمَ فهو عَظيمٌ، ورَفُقَ فهو رَفيق، ويأتي اسم الفاعل على "فعيل" أيضًا فيما كان ولاية نحو: وكيل، وأمير.

وورد اسم الفاعل على بناء "فَعيل" بغير قياس([31]) من "فَعَلَ" المفتوح العين نحو: عَفَّ فهو عفيفٌ، وخَفَّ فهو خفيفٌ، وعلى بناء "فَعْوِل، وفَيْعِل" نحو: مات فهو ميّت، وساد فهو سيِّد، وعلى بناء "فَعَال" نحو: جاد فهو جَوَادٌ.

([28])النحو الوافي 3/ 289 ، وانظر ص 290.

([29]) انظر المثل السائر 60/2، وكتاب في التصريف ص 34 .

([30]) ارتشاف الضرب 233/1 .

([31]) انظر الهمع 3/ 328

ث- **وزن "أَفْعَلَ"، و"فَعَلٍ"** : يأتي اسم الفاعل على هذين الوزنين بقلة من "فَعُلَ" بضم العين، نحو: خَضُبَ فهو أَخْضَبُ، ونحو: بَطُلَ المجاهد فهو بَطَلٌ، ومن "فَعِلَ" فيما كان داءً، أو عيبًا نحو: عَوِرَ فهو أعور، وأصلَع، وأَجْذَمُ، وأَجْبَنُ.

تنبيه: "جميع هذه الصفات صفات مشبهة إلا فاعلاً، كضارب وقائم فإنه اسم فاعل، إلا إذا أضيف إلى مرفوعه، وذلك فيما إذا دل على الثبوت كطاهر القلب، وشاحط الدار أي بعيدها فهو صفة مشبهة أيضًا"([32])، إذاً فكل الأبنية التي خرجت عن بناء "فاعِل" ودلت على الثبوت هي صفات مشبهة باسم الفاعل إلا إذا قُصد بها الحدوث فهي أسماء فاعلين. كما أن بناء "فاعل" فهو في الاصطلاح اسم فاعل إلا إذا اضيف إلى مرفوعه في المعنى وذلك فيما يكون دالاً على الثبوت نحو: طاهر القلب، وشاحط الدار. أي: طاهرٌ قلبه، وشاحطةٌ داره؛ فيكون صفة مشبهة باسم الفاعل. قال الخضري: "جميع هذه الصفات التي ليست على فاعل صفات مشبهة إن قُصد بها الثبوت وإن لم تُضف لمرفوعها، وإطلاق اسم الفاعل عليها مجاز في الاصطلاح الشائع، فإن قُصد بها الحدوث كانت أسماء فاعلين، ونقل الإسقاطي أنه إذا أريد بها النص على الحدوث حُولت إلى فاعل فيقال: حاسِن لا حَسَن، وأما موازن فاعل كضارب وقائم فاسم فاعل إلا إذا دل على الثبوت، وأضيف لمرفوعه فيكون صفة مشبهة أو ملحقًا بها."([33])، وذكر ابن الحاجب([34]) كل هذه الأوزان تحت باب الصفة المشبهة، كما ذكر السيوطي في الهمع([35]) أن هذه الأوزان هي الصفة المشبهة، "فإن قلت: كيف يطلق على هذه الأوزان اسم فاعل، وإنما هي من الصفة المشبهة؟ قلت: يطلق اسم الفاعل في اللغة كثيرًا، وفي الاصطلاح كثيرًا على كل وصف مشارك للفعل في مادة حروف الاشتقاق وتحمُّل ضمير الفاعل."([36])

([32]) حاشية الصبان 2/ 314، وشرح التصريح 78/2.

([33]) حاشية الخضري 2/ 561 :562 .

([34]) انظر الكافية في علم النحو والشافية في علمي الصرف والخط ص 65 ، 66 .

([35]) انظر الهمع 3/ 327.

([36]) توضيح المقاصد 30/2.

ويصاغ من غير الثلاثي كما قال أبو حيان: "كمضارعه عددًا وحركةً إلا أن أوله ميم مضمومة، وما قبل الآخر في اسم الفاعل مكسور، وفي اسم المفعول مفتوح لفظًا، أو تقديرًا فيهما"([37])، فيطّرد في بناء اسم الفاعل من غير الثلاثي زنة مضارعه مع قلب حرف المضارعة ميمًا مضمومة، وكسر متلو الآخر، أو قلبه ياءً إذا كان ألفًا، أو واوًا، وقد نص على ذلك ابن مالك في قوله ([38]):

وَزِنَةُ المُضَارِعِ اسْـمُ فـــاعِلِ مِنْ غَيرِ ذِي الثَّلاثِ كَالمُوَاصِلِ

مَع كَسْرِ مَتْلُوِّ الأَخِيرِ مُطلَقًا وَضَــمُ مِــيمِ زائِـــــدٍ قَد سَبَقَا

وبعدُ، فإن البحث يناقش قضية العدول عن استعمال بعض الأبنية إلى أبنية أخرى في باب اسم الفاعل وذلك من خلال تناول ما وقع في الأوزان السابقة من عدول في الاستعمال، والاستعاضة عنه بآخر سواء في الفعل، أم في اسم الفاعل المشتق منه، وهذا يعني أنه قد يستعمل اسم الفاعل، ويُعدل عن استعمال فعله –الذي اشتق منه– في الكلام العربي الفصيح، إلى استعمال فعل آخر تم العدول عن استعمال اسم فاعله المشتق منه؛ فصارت القضية محصورة في مناقشة استعمال اسم فاعل لفعل غير مستعمل لغويًا، واستعمال فعل لاسم فاعل غير مستعمل لغويًا، فكل من الفعل، واسم الفاعل غير المستعملين قد تم العدول عنهما إلى غيرهما، وقد وقع ذلك في أفعال محدودة في اللغة، وهذا ما سنلاحظه من خلال البحث، إن شاء الله تعالى.

المبحث الأول– العدول عن استعمال الفعل ودلالة ذلك.

أ– العدول عن استعمال بناء "فَعُلَ" إلى بناء "افْتَعَلَ":

يصاغ اسم الفاعل قياسيًا من "فَعُلَ" على وزن "فَعيل"، قال ابن هشام: "وقياس الوصف من فَعُلَ –بالضم– فَعيلٌ كظَرِيف وشَرِيف"([39]) ولكن قد يُعدل عن استعمال هذا الوزن

([37]) ارتشاف الضرب 233/1، وانظر همع الهوامع 3/ 327 .

([38]) شرح ابن عقيل 136/3، وحاشية الصبان 314/2: 315، وحاشية الخضري 561/2 ، وتوضيح المقاصد 30/2.

([39]) أوضح المسالك 3/ 243 .

"فَعُلَ" في قليل من الأفعال في باب اسم الفاعل حيث إنه يُعدل عنه إلى وزن آخر هو "افتعل"، ويكون ذلك في الأفعال: "فَقُرَ" و"شَدُدَ"، و"رَفُعَ". قال سيبويه: "وقالوا "فقيرٌ" كما قالوا: صغيرٌ وضَعيفٌ، وقالوا: الفَقْر، كما قالوا: الضَعفْ، وقالوا: الفُقْر كما قالوا: الضُعْف. ولم نسمَعهم قالوا: فَقُر، كما لم يقولوا فى الشديد: شَدُدَ، استغنوا، باشتَدَّ ،وافتَقَر"([40])، وقال أيضًا: "... وقالوا: رفيعٌ ولم نسمعهم قالوا: رَفُعَ، وعليه جاء رفيعٌ وإن لم يتكلموا به، واستغنوا بارتفع"([41])، وأكد ذلك ابن السراج في الأصول([42]) فذكر أنهم قالوا: رفيعٌ ولم يقولوا "رَفُعَ"، فهم بذلك قد استغنوا بـ "ارتفعَ" عن "رَفُعَ". " قال أبو علي: قولهم افتقر فهو فقير، واشتد فهو شديد، لم يأت فقير وشديد على هذا الفعل، وإنما أتى على فعل لم يستعمل وهو "فَقُر"كما يقولون "ضَعُفَ" و"شَدُدْتَ" على "فَعُلتَ" واستغنوا بافتقر واشتدَّ"([43])، وقد ذكر المبرد في المقتضب([44]) تحت باب "ذوات الثلاثة من الأفعال بغير زيادة" أن الأفعال الثلاثية تكون على: (فَعَلَ–يَفعِلُ)، وتكون على (فعَلَ–يفْعُلُ)، ومنها على (فَعِلَ–يَفْعَلُ)، وتكون على (فَعُلُ–يَفْعُلُ)، ولايكون هذا الأخير إلا لما لا يتعدى من الأفعال وذلك نحو: كرُمَ يَكرُمُ. "والفعل الذي هو لفَعيل في الأصل إنما هو ما كان على (فَعُلَ) نحو: كَرُمَ فهو كَرِيمُ، وشَرُفَ فهو شَرِيف، وظرُفَ فهو ظَرِيف، فما خرج إليه من باب عَلِم وشَهِد ورَحِم فهو ملحق به"أ([45]). فالمبرد يجزم هنا بأن الفعل الذي بزنة "فَعُلَ"، إنما يصاغ منه اسم الفاعل على "فَعيل"، ويؤكد ذلك قول المرزوقي: "كما أنه قد يجيء اسم الفاعل على ما لم يستعمل من الفعل نحو: فقير جاء عن فَقُرَ والمستعمل اِفْتَقَرَ. وكذلك شديد والمستعمل اِشتَدَّ، فكذلك قولك آنِفًا والمستعمل أيتَنَفَ"([46])، وقد ورد ذكر "آنفًا" في قوله تعالى: "مَاذَا قَالَ آنِفًا"([47]). وقال ابن هشام:

([40]) الكتاب 4/ 32 : 33، وانظر الأصول 100/3، والمخصص 398/2.

([41]) الكتاب 4/ 33 .

([42]) انظر الأصول 3/ 100 .

([43]) المخصص 4 / 292 .

([44]) انظر المقتضب 2/ 109 .

([45]) المقتضب 2/ 114 .

([46]) الأزمنة والأمكنة للمرزوقي ص 196 .

"وقياس الوصف من فَعُلَ–بالضم– فَعِيلٌ، كَظَرِيفٌ وشَرِيف، ودونه فَعْلٌ كشَهْمٍ وضَخْمٍ، ودونهما أَفْعَلُ كأَخْطَبُ إذا كان أحمر إلى الكُدرة، وفَعَلٌ كبَطَلٍ وحَسَنٍ، وفَعَالٌ –بالفتح– كجَبَانٍ، وفُعَالٌ –بالضم– كشُجَاعٍ، وفُعُل كجُنُب، وفِعْل كعِفْر أي: شجاع ماكر"([48]).

وقال ابن منظور:"فقر: الفَقْر، والفُقْر ضد الغنى، مثل الضَّعف والضُّعف. الليث: والفُقر لغة رديئة؛ ابن سيدة: ... وقد فَقُر فهو فقير، والجمع فقراء، والأنثى فقيرة من نسوة فقائر؛ وحكى اللحياني: نسوة فقراء ... والفقير مبني على فَقُرَ قياسًا ولم يقل فيه إلا افْتَقَرَ يفْتَقِرُ، فهو فقير."([49]) "، كما أن العكبري أيضًا يقُر باشتقاق "فقير" من الفعل "فَقُرَ"، وينكر استعماله، ويبينه قوله: "وأما "أَفْقَر" فلا يستعمل منه "فَقُر"، ولكن "اِفْتَقَرَ" إلا أن الأصل أن يُستعمل؛ لأنه قد جاء الفاعل منه "فَقير" فهو مثل: "ظَرُفَ" و"ظَرِيف"، فلما تعجبوا منه أخرجوه على الأصل"([50]).

مما سبق يتبن لنا أن "فَقُرَ" فعل ثلاثي بزنة "فَعُلَ"، ضد "غَنِيَ"، وبناء اسم الفاعل–أو الصفة–منه على "فَعيل"، وهو من الأفعال التي عُدل عن استعمالها في اللغة العربية، واستعملوا بدلاً منه فعل آخر هو "افتقر"، فقالوا: افتقرَ يفتقرُ فهو فَقيرٌ. مع أن "فَقُرَ" هو الفعل الذي أُشتق منه بناء "فقير"، أما الفعل "افتقرَ" فاسم الفاعل منه "مُفْتَقِرٌ"، إلا أنهم قد عدلوا عن استعمال "فَقُرَ"، واستعملوا مكانه "افتقَرَ"، وبذلك يكونون قد استغنوا بافتقر عن فَقُرَ، وعليه جاء فقير([51])، وهم مع ذلك أيضًا قد عدلوا عن بناء "مُفتَعِلٍ" – اسم الفاعل من افتعل– إلى بناء "فَعيل"، فقالوا: فقيرًا، ولم يقولوا: مُفْتَقِرًا . وبذلك يكون العدول في هذه المسألة قد وقع في شيئين: الأول: الفعل "فَقُرَ" عُدل عنه إلى "اِفْتَقَرَ"، والثاني: اسم الفاعل "مفتقِر" –الذي هو القياس من الفعل المستعمل "افْتَقَرَ"– عُدل عنه إلى "فَقير"، لكنه لما كان اهتمام العلماء بالعدول عن "فَقُر" جاءت المسألة في مبحث

([47]) سورة محمد الآية (16) .

([48]) أوضح المسالك 3/ 243: 244 .

([49]) اللسان مادة "فقر" مج 299/10 .

([50]) اللباب في علل البناء والإعراب 200/1 .

([51]) انظر الخصائص 1/ 269.

العدول عن الفعل، ومن الجدير بالذكر أن أيًّا من الفعلين: المعدول عن استعماله "فُقُرَ"، والمستعمل "اِفْتَقَرَ" لم يرد ذكره في القرآن الكريم، فما ورد هو "فَقير" على صورته في خمسة مواضع([52]) من القرآن، وورد على صورة الجمع "فقراء" في سبعة مواضع([53]).

وكذا الفعل "شَدُدَ" عدلوا عنه في الاستعمال إلى الفعل "اِشتَدَّ"، غير أن ابن جني ذكر أنهم استغنوا باشتد عن "شدَّ"، ولم يقل "شَدُدَ" بفك التضعيف، وقال: "فأما شدَّ فحكاها أبو زيد في المصادر، ولم يحكها سيبويه"([54])؛ لأن سيبويه قد حكى "شَدُدَ"، وبذلك يكونون قد عدلوا عن بناء "فَعُلَ"إلى بناء "افْتَعَلَ"– كما هو الحال في فَقُر– فقالوا: اشتدَّ فهو شَديدٌ، ولم يقولوا: شَدُدَ فهو شَديد، مع العلم بأن بناء "شَديد" مشتق من "شَدُدَ"، أما "اشتدَّ" فهو فعل خماسي اسم الفاعل منه "مُشْتَدّ"، والأصل "مُشْتَدِدٌ". وبذلك يكون العدول في هذه المسألة قد وقع أيضًا في شيئين: الأول: عدلوا عن استعمال الفعل "شَدُدَ" بزنة "فَعُلَ" إلى "اشتَدَّ" بزنة "اِفتَعَلَ"، وعدلوا عن استعمال اسم الفاعل "مُفْتَقِر" بزنة "مُفْتَعِلٍ"؛ فقالوا: شديدًا، ولم يقولوا: مُشْتَدًّ. وقد ورد استعمال الفعل "شَدَّ"–مفتوح العين لا مضمومها– في اللفظ القرآني في صورة الماضي والأمر في أكثر من موضع نحو قوله تعالى: "وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ"([55])، ولم يرد مرة واحدة ببناء "فَعُلَ"، كما ورد بناء "شَديد" فيما يربو على الخمسين موضعًا.

وكذلك عدلوا عن استعمال الفعل "رَفُعَ" الذي هو أصل اشتقاق اسم الفاعل "رَفيع"، إلى استعمال الفعل "ارتفعَ"، الذي اسم الفاعل منه "مُرتَفِعٌ"، فعدلوا عن استعمال " رَفُعَ" إلى "ارتَفَع"، كما عدلوا عن استعمال بناء اسم الفاعل "مُرتَفِع" مع الفعل "ارتفَعَ" إلى استعمال

([52]) آل عمران آية (181)، والنساء (6، 35)، والحج (28)، والقصص (24) .

([53]) البقرة (271، 273)، والتوبة(60)، والنور (32)، وفاطر (15)، ومحمد (38)، والحشر (8)، والقيامة (25) .

([54]) الخصائص 1/ 269.

([55]) سورة ص(20)،والمواضع الأخرى: الإنسان(28)،والقصص(35)،ويونس(88)، وطه(31)،ومحمد(4)،وإبراهيم (18).

بناء "رفيع"، وهم بذلك قد عدلوا في كلامهم مرتين: مرة عن استعمال الفعل، ومرة عن استعمال الاسم. ولم يرد استعمال الفعل "رَفُعَ" في اللفظ القرآني، غير أنه ورد مفتوح العين على بناء "فَعَلَ"، أي: "رَفَعَ" في زمني الماضي، والمضارع دون الأمر في نحو اثنين وعشرين موضعًا، وورد اسم الفاعل منه بزنة "فاعل" مرتين. والجدير بالذكر أيضًا أنه بالرغم من أن الفعل "ارتفعَ" مستعمل وشائع في الكلام العربي، إلا أنه غير مستعمل في اللفظ القرآني، أما اسم الفاعل "رفيع" فقد ورد ذكره مرة واحدة في قوله تعالى: "رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ"([56])

وفي ظني أنه ربما تكون العلة في العدول عن استعمال بناء "فَعُلَ" إلى استعمال بناء "اِفْتَعَلَ" في الأفعال السابقة "فَقُرَ، وشَدُدَ، ورَفُعَ" من غير دليل هو استثقالهم لبناء "فَعُل" –كما ذكر سيبويه– أو الحرص على الذوق السليم الذي بنوا عليه لغتهم، واستحسانهم لهذه اللفظة دون تلك. كما قال ابن الأثير. والله أعلم.

مما سبق يتضح أن من الأفعال ما هو موجود وأصل للاشتقاق لكنه غير مستعمل مثل الفعل "فَقُرَ"، و"شَدُدَ"، و"رَفُعَ"، وأن اسم الفاعل يجيء على ما لم يستعمل من الأفعال يؤكد ذلك ما جاء على ألسنة العلماء فيما سبق ذكره.

ب- <u>العدول عن استعمال بناء "فَعِلَ" إلى بناء "اِفْعَالَّ" في الألوان:</u>

قال سيبويه: "... كما استغنوا بِاِحْمَارَّ عن حَمِرَ"([57])، قال ابن السراج: "ومن العرب من يقول: أَدُمَ يَأْدُمُ أُدْمَةً، وَشَهُبَ، وقَهُبَ، وكَهُبَ، ويبنون الفعل منه على إِفْعَالَّ مثل اِشْهَابَّ، ويستغنى بِإِفْعَالَّ" عن "فَعِلَ، وهو الذي لا يكاد ينكسر في الألوان يقولون: اِسْوَدَّ، وابْيَضَّ فيقصرونه"([58])، من نصيّ سيبويه، وابن السراج يتضح عدول العرب عن استعمالهم بناء "فَعِلَ" إلى بناء "اِفْعَالَّ" الذي يقصرونه إلى "اِفْعَلَّ"؛ فيقولون: اِحمرَّ، وابْيَضَّ، واسْوَدَّ، وغير ذلك من الأبنية الدالة على الألوان، ولا يقولون حَمِرَ، وبَيِضَ، وسَوِدَ. والعدول عن "فَعِلَ" إلى "اِفْعَلَّ" مقصور على الألوان دون غيرها، وربما يكون

([56]) غافر (15) .

([57]) الكتاب 4/ 33.

([58]) الأصول 3/94: 95 .

سبب العدول هو الثقل، والدليل على ذلك أنهم عدلوا عن بناء "فَعِلَ" أيضًا –في غير الألوان– إلى بناء "استفعلَ" كما سأبينه في المسألة التالية، أو ربما لدلالة بناء "اِفْعالَّ"، –أو "اِفْعَلَّ" المقصور منه– على المبالغة في التحول من لون إلى لون. والله أعلى وأعلم.

ت– العدول عن استعمال بناء "فَعِلَ" إلى بناء "استفعَلَ" :

قال سيبويه: "وقالوا: النَّواكة وأستَنْوكُ، وقالوا استَنوكَ، ولم نسمعهم يقولون: "نَوِكَ"، كما لم يقولوا فَقُرَ"([59])، وتبعه في ذلك ابن السراج فقال:" ...وقالوا: النَّواكة وأنوكَ واستنوكَ، ولم نسمعهم قالوا نَوِكَ"([60])، وبالربط بين هذه المسألة وما قبلها نجد أنهما قد تناولا أمرًا مشتركًا وهو العدول عن استعمال بناء "فَعِلَ" إلى استعمال بنائين مختلفين هما: "اِفْعَلَّ، واِسْتَفعلَ" مما يبين استثقالهم لبناء "فَعِلَ" والعدول عنه في الاستعمال؛ لأن الذوق السليم يأباه .

المبحث الثاني– العدول عن استعمال الاسم ودلالة ذلك.

أولًا– العدول عن استعمال الأصل في بناء اسم الفاعل من الثلاثي:

للفعل الثلاثي ثلاث صيغٍ –كما ذكرت في التمهيد– هي: "فَعَلَ، فَعِلَ، وفَعُلَ" يأتي اسم الفاعل منها على أبنية عدة، غير أن الأصل والقياس –كما ذهب النحاة– في "فَعَلَ" المفتوح العين أن يكون على بناء "فاعِل"، وقد وذهب أبو حيان إلى مجيئه على بناء "فاعِل" من الصيغ الثلاثة، حيث قال: "وإذا ذهب باسم الفاعل على مذهب الزمان جاء على فاعل سواء كان على وزن فَعَلَ، أم فَعِلَ، أم فَعُلَ تقول: سامِر، وظارِف، وحاسن، وثاقل.بو قياسً"([61])، –وليس ما ذهب إليه أبو حيان قياسًا– لكنه قد يُعدل عن استعمال بناء "فاعل" –مع فعلٍ الأصل فيه أن يصاغ منه اسم الفاعل على هذا البناء– إلى بناء آخر؛ تجنبًا للثقل في الكلام، أو ربما من أجل تحقيق قيمة دلالية .

([59]) الكتاب 4/ 36 .

([60]) الأصول 9/3

([61]) ارتشاف الضرب 1/ 234 .

أ- **العدول عن استعمال بناء "فاعِلٍ" إلى بناء " مُفْعِلٍ" ([62]):**

ربما عدل العرب في كلامهم عن استعمال صيغة "فاعِل" من الفعل الثلاثي، واستغنوا عنها، واستعاضوا بصيغة "مُفْعِل" كما في قولهم: "حَبَّ" فهو "مُحِبّ" قال ابن مالك في التسهيل: "وربما استغني عن فَاعِل بمُفْعِل، وعن مُفْعِل بمفعول فيما له فعل ثلاثي، وفيما لا ثلاثي له، فأشرتُ بالأول إلى حَبَّهُ فهو مُحِبّ ولم يقولوا حابّ."([63])، من النص السابق يتضح العدول في الاستعمال عن الأصل في بناء اسم الفاعل من الفعل الثلاثي "فاعل" إلى "مُفْعِل" الذي هو اسم الفاعل من الفعل غير الثلاثي "أَفْعَلَ"، وذلك في قولهم: حَبَّ فهو مُحِبّ، ولم يقولوا: "حابّ، أو حابِب" والقياس والأصل في الاستعمال أن يقولوا: حَبَّ فهو حَابٌّ، أو حابِبٌ. علمًا بأن صيغة "فاعل" كثيرة في كلامهم؛ لأنها تقع([64]) اسمًا كالكاهل والغارب والساعد. وصفة كالضارب والراكب. ومصدرًا كالباغي والفالج والباطل. واسمًا للجمع كالسامر، ولكنَّ أحدًا من النحاة لم يُعلل هذا العدول والاستغناء.

ب- **العدول عن استعمال بناء "فاعل" إلى "مَفْعُول":**

قياس اسم الفاعل من الفعل الثلاثي "فَعَلَ" أن يكون على وزن "فاعل" غير أنه قد يُعدل عن هذا البناء في الاستعمال في بعض الأفعال إلى بناء "مَفْعُول" قال ابن مالك في شرح التسهيل:"ثم قلت: "وربما خلف فاعلٌ مفعولاً، ومفعولٌ فاعلاً"، فأشرت بالأول إلى كاسٍ بمعنى مكسُوّ، وبالثاني إلى قولهم قَطَّ السعرُ فهو مقطوط إذا غلا، ولم يقولوا: قاطّ ذكره ابن سيدة، وهو نادر."([65])، فالفعل "قَطَّ" ثلاثي مضعَّف بزنة "فَعَلَ" وبناء اسم الفاعل منه على القياس هو "قاطّ" أو "قاطِطْ" بفك التشديد، غير أنهم عدلوا عن القياس والأصل في استعمال وقالوا: "مقطوط" بزنة "مفعول"، قال ابن منظور: "قَطَّ السعرُ يَقِطُّ،

([62]) انظر حاشية الصبان 312/2.

([63]) شرح التسهيل 2/ 438 .

([64]) انظر أربع رسائل في النحو ص 73 .

([65]) شرح التسهيل 439/2 .

بالكسر، قَطًّا وقُطُوطًا، فهو قاطٌّ ومَقْطُوطٌ بمعنى فاعل: غَلا .... وروي عن الفراء أنه قال: حطَّ السعر حطوطًا وانحط انحطاطًا، وكَسَر وانكسرَ إذا فَتَر، وقال: سعرٌ مقطوط"([66])

ت- <u>العدول عن استعمال بناء "فاعل" إلى "فَعْل"، و"أَفْعَل"، و"فَعيل":</u>

قال ابن هشام :" وقد يستغنون عن صيغة فاعل من فَعَل –بالفتح– بغيرها من الصيغ فيتركون القياس المطرد، ويستعملون غيره (كشَيخٍ وأَشْيَب وطَيِّب وعَفيف) ولم يقولوا: شائخ، وشائب، وطائب، وعافّ بالتشديد، كما استغنوا بترك وتارك عن وَزَرَ ووازِر، ووَدَعَ ووَادِع"([67]) ، وقد فسر الشيخ محمد محي الدين هذه المسألة فقال: "تفصيل هذه المسألة أنهم قد يجيئون بصيغة فاعل، ولا يجيئون بصيغة أخرى كضارب وقاتل، وقد يهملون صيغة فاعل ويجيئون بغيرها كالأمثلة الأربعة التي ذكرها المؤلف؛ فإنهم لم يقولوا شائخ ولا شائب ولا طايب ولا عافّ، وقد يجيئون بصيغة فاعل وغيرها أيضًا كما قالوا: مال يميل فهو مائل وأَميل، فهذه ثلاثة أحوال."([68])، مما سبق يتضح العدول في استعمال بناء "فاعل" من الفعل الثلاثي "فَعَلَ" –المعتل الوسط: "شاخَ، وشابَ، وطيَبَ"، والمضعف "عَفَّ"– إلى عدة أبنية أخرى، فيقولون: شاخ فهو شَيخ، والأصل والقياس فهو شائخٌ بزنة "فاعِل"، ويقولون: شَابَ فهو أَشيب، والقياس "شايب"، ويقولون: طَيِّب والقياس طائب، ويقولون: عَفَّ فهو عَفيفٌ والأصل عافَّ. فهم بذلك قد عدلوا في الاستعمال لعلة دلالية وهي البعد عن الثقل في الكلام؛ مراعاة للاستحسان والذوق السليم.

([66]) اللسان (مادة قطط) مج 11/ 218 .

([67]) شرح التصريح 2/ 78، وأوضح المسالك 244/3، وانظر توضيح المقاصد 2/ 30، وحاشية الصبان 2/ 314.

([68]) أوضح المسالك 3/ 244 .

ثانيًا- العدول عن استعمال الأصل في بناء اسم الفاعل من غير الثلاثي.

أ- العدول عن استعمال بناء "مُفْعِل" إلى "فَاعِل":

بناء اسم الفاعل من الفعل غير الثلاثي يكون قياسيًا على وزن مضارعه مع قلب حرف المضارعة ميمًا مضمومة، وكسر ما قبل الآخر، فبناء اسم الفاعل من "أَفْعَلَ" يكون بزنة "مُفْعِلٍ" غير أنهم كما عدلوا عن استعمال بناء "فاعِل" في الثلاثي إلى "مُفْعِل" في بعض الكلمات، فقد عدلوا أيضًا وبكثرة عن استعمال بناء "مُفْعِلٍ" -الذي هو القياس في اشتقاق اسم الفاعل من غير الثلاثي- إلى بناء "فَاعِلٍ"، وربما تكون العلة في ذلك هو ما وضحه ابن جني في قوله: "ينبغي أن تكون العلة في كثرة مجيء اسم الفاعل مما تجاوز ثلاثة على "فاعل"، وقلة مجيء اسم المفعول فيما تجاوز الثلاثة على (مفعول) نحو قولهم: أورس الرمث فهو وارس، وأيفع الغلام فهو يافع، وأبقل المكان فهو باقل .....هو كثرة (فاعل) في الكلام، وقلة مفعول؛ ألا ترى أن (فاعلاً) يكون اسمًا كالكاهل والغارب والساعد. وصفة كالضارب والراكب. ومصدرًا كالباغي والفالج والباطل. واسمًا للجمع كالسامر والدابر؛ فلما كثر (فاعل) عندهم جاز أن ينصرف إليه من (مُفْعِل)""([69]). وقال ابن مالك: "وربما أُستغني عن "مُفْعِل" بـ"فاعِل" ونحوه، أو بِمفْعَل، فأشرت إلى قولهم: أَيفعَ الغلامُ إذا شبَّ فهو يافِعٌ، وأورسَ الرّمثُ، وهو شجر إذا اصفرَّ فهو وَارِسٌ."([70])، وجاء في القاموس المحيط: "أورسَ الرَّمثُ وهو وارِسٌ، ومُورِسٌ قليلٌ جدًا، وإن كان القياس، ووهِمَ الجوهريّ: اصفرَّ ورقُه، فصار عليه مثل المُلاءِ الصفر، والشجر: أورق"([71])، و" ... والغلام راهَقَ العشرين، كَأَيفَعَ وهو يافِعٌ لا مُوْفِعٌ"([72])

مما سبق جملة يتضح العدول عن بناء "مُفْعِلٍ" في صياغة اسم الفاعل من الفعل الرباعي "أَفْعَلَ" إلى بناء "فاعِل" -الذي أصل اشتقاقه من الثلاثي- نحو: "أَورسَ" وهو

([69]) أربع رسائل في النحو ص 73.

([70]) شرح التسهيل 439/2 .

([71]) القاموس المحيط 292/2 .

([72]) القاموس المحيط 115/3 ، وانظر شذا العرف ص 94.

فعل رباعي بزنة "أفعلَ"، واسم الفاعل منه "مُورِسٌ"؛ لأن بناء اسم الفاعل من الرباعي قياسيٌّ يأتي على وزن مضارعه مع قلب حرف المضارعة ميمًا مضمومة، وكسر ما قبل الآخر، وقد عُدل عن هذا البناء إلى بناء "فاعِل" فقيل "وَارِس"، وكذا "أَيْفَعَ" عُدل فيها عن "مُوفِعٍ" إلى "يافِع"، و"أَبقَلَ" عُدِل فيها عن "مُبْقِلٍ" إلى "بَاقِلٍ"، وأيضًا في قولهم: أعْشَبَ المكان فهو عَاشِبٌ، حيث عُدل فيه عن أصل البناء الذي هو "مُعْشِب" إلى "عاشِبٍ"، وهو كثير في كلامهم والعلة في ذلك كما ذكر ابن جني إنما هو كثرة مجيء بناء (فاعِل) في كلامهم، فهو يأتي اسمًا، وصفةً –أي اسم فاعل– ومصدرًا، واسمَ جمعٍ، فلما كثُر هذا البناء في اشتقاقاتهم، جاز أن ينصرف إليه من "مُفْعِلٍ". غير أنَّ بعضهم عدّ العدول في بعض الأمثلة السابقة من باب الشذوذ، قال أبو حيان: "وشذ في اسم الفاعل: وارسٌ، ويافعٌ من أورسَ، وأيفعَ"([73])، وفي ظني أنه لم يقصد بالشذوذ شذوذ الاستعمال، وإنما قصد به شذوذ الخروج عن القياس في القاعدة الصرفية لبناء اسم الفاعل.

ب– **<u>العدول عن استعمال بناء "مُفْعِلٍ" إلى "مُفْعَلٍ" بفتح العين:</u>**

كما عُدل عن "مُفعِلٍ" إلى "فاعِل"؛ فإنه قد يُعدل أيضًا عن هذه الصيغة إلى صيغة "مُفْعَل" بفتح العين، وهي صيغة بناء اسم المفعول من الفعل الرباعي "أَفْعلَ"، وبذلك يكون العدول عن اسم الفاعل إلى اسم المفعول، قال ابن مالك: "وربما أُستغني عن "مُفْعِل" بـ"فاعِل" ونحوه، أو بِمُفْعَل... وأشرت بقولي: "أو بِمُفْعَل" إلى قولهم: أسهب الرجلُ في الكلام إذا أكثرَ فهو مُسْهَبٌ، وكذا إذا ذهب عقله من لدغ الحيّة، وأَلْفَج الرجلُ إذا ذهب مالُه فهو مُلْفَجٌ ... أما أسْهَبَ بمعنى فَصح، وبمعنى بلغَ الرجل في حفره، وبمعنى أكثر في العطاء، وبمعنى تغير وجهه، وبمعنى نزل السهب، أي المكان السهل، فاسم الفاعل منه بكسر الهاء على القياس، وكذا من أسهَب الفرس إذا كان سابقًا"([74])، وجاء في اللسان: "... وقال ابن الأعرابي: أسْهَبَ الرجلُ أَكثرَ الكلامَ فهو مُسْهَبٌ بفتح الهاء، ولا يقال بكسرها، وهو نادرٌ. قال ابن بري: قال أبو علي البغدادي:

([73]) الارتشاف 233/1 .

([74]) شرح التسهيل 2/ 438 : 439 .

رجُلٌ مُسهَبٌ بالفتح إذا أكثر الكلام في الخطأ، فإذا كان في الصواب فهو مُسْهِبٌ بالكسر لا غير؛ ومما جاء فيه أَفْعَلَ فهو مُفْعَلٌ: أَسهبَ فهو مُسْهَبٌ، وأَلْفَجَ فهو مُلْفَجٌ إذا أَفْلَسَ، وأَحْصَنَ فهو مُحْصَنٌ"([75])

يتضح مما سبق–فيما ورد عن ابن مالك وابن منظور– أن العدول عن استعمال بناء "مُفْعِل"، إلى استعمال "مُفْعَل" –بديلاً عنه– قد ورد عن العرب في عدد من الأمثلة التي استعملوها في كلامهم، كما هو الحال في "مُسْهَبٍ" "مُلْفَجٍ"، و"مُحْصَنٍ"؛ غير أن ابن مالك جعل هذا العدول في الفعل "أسْهبَ" يتوقف على المعنى؛ فإذا كان بمعنى الكثرة في الكلام، فإنه يُعدل عن استعمال الأصل في بناء اسم الفاعل منه إلى "مُفْعَل" بفتح الفاء، أما إذا كان بمعنى الكثرة في العطاء، أو بمعنى فصح، أو بمعنى السرعة والسبق، أو تَغَيُّر الوجه، أو المكان السَّهل؛ فإن اسم الفاعل منه يأتي على القياس فيقال "مُسْهِب" بكسر الهاء. أما االفيروزآبادي فقال: "أسهب: أكثر الكلام فهو "مُسهِبٌ ومُسْهَبٌ"([76])، فهو بذلك يُقر بالعدول وعدمه، العدول يكون في استعمال بناء "مُفْعَل" بفتح العين، وعدم العدول في استعمال بناء "مُفْعِل"

ت– <u>العدول عن استعمال بناء "مُفْعِل" إلى "مَفْعول":</u>

قال ابن مالك: "وربما استغني عن فاعل بمُفْعِل، وعن مُفْعِل بمفعول فيما له فعل ثلاثي، وفيما لا ثلاثي له ... وأشرت بالثاني إلى قولهم: أَحْزَنَهُ الأمر فهو مَحْزون فأغناهم عن مُحْزِن، وكذا أَحَبَّه فهو محبوب أغناهم عن مُحِبّ."

<u>العدول عن استعمال بناء "مُفْعِل" إلى "فَعُول" بفتح الفاء:</u>

قد يُعدل عن استعمال بناء "مُفْعِل" –الذي هو اسم الفاعل من الفعل الرباعي "أفعَلَ"– ويستعمل بناء "فَعُول"، وذلك في الفعل "أَنْتَجَ"، "قال ابن مالك: "وربما استغني عن مُفعِل بفاعل ونحوه .... وأشرت بقولي: "ونحوه" إلى قولهم أعقَّتِ الفرسُ؛ فهي عَقُوق إذا حملت، وأحصرت الناقة إذا ضاق مجرى لبنها، فهي حَصُور."([77])، وجاء في اللسان:

([75]) اللسان (مادة سهب) مج 407/6. وانظر شذا العرف ص 94 .

([76]) القاموس المحيط 108/1 .

([77]) شرح التسهيل 438/2 : 439 .

"... وأعَقَّتِ الفرسُ والأتانُ، فهي مُعِقّ وعقوق: إذا نبتت العقيقةُ في بطنها على الولد الذي حملته... وكان أبو عمرو يقول: عَقَّت فهي عَقُوق. وأعقَّت فهي مُعِقٌّ، واللغة الفصيحة أَعَقَّت فهي عَقوق"([78])، كما جاء في اللسان أيضًا أن الليث قال: ومنهم من يقول: أَنْتَجَتِ الناقةُ إذا وضَعَت؛ وغلطه الأزهري، وقال: لا يقال أنتجت بمعنى وضَعت، بل يقال: نُتِجَتِ الناقةُ إذا ولدت فهي مَنتوجَةٌ، وأَنتَجت إذا حَملت فهي نَتُوجٌ، ثم قال: ولا يقال مُنتِجٌ. كما أورد ابن منظور عن ابن الأعرابي قوله: أنه لم يسمع نَتَجَت ولا أَنتَجَت على صيغة فِعل الفاعل، وإنما مجيئهما على ما لم يَسم فاعله، نُتِجَتِ الناقةُ والفرسُ: وَلَدَت، وأُنتِجَت: دنا وِلادُها. وأما كراع فقال: نُتِجَت الفرسُ، وهي نَتوجٌ، ليس في الكلام فُعِلَ وهي فَعُولٌ إلا هذا، وقال مرة: أَنتَجَتِ الناقةُ وهي نَتُوجٌ إذا ولدت، ليس في الكلام أَفعلَ وهي فَعُولٌ إلا هذا، –وكراع بذلك قد أقر ببناء فَعُولٍ (نَتُوج) مع الفعل الثلاثي المبني للمفعول فُعِلَ(نُتِجَ)، كما أقر به أيضًا مع الفعل المبني للفاعل أفعل(أنتجَ)– كما حكى كراع قولهم: أَخْفَدَتِ الناقةُ وهي خَفُودٌ: إذا ألقت ولدها قبل أن يتم. وأَشَصَّتِ الناقةُ وهي شَصُوصٌ: إذا قل لبنُها([79]). وقال أبو حيان: "وحكى الأصمعي: أنتَجَتِ الناقةُ إذا استبان حملَها فهي نَتُوجٌ، ولا يُقال مُنْتِج وهو القياس إلا أن العرب استغنت عنه بنَتُوج"([80])، وقال الفيروزآبادي: "نُتِجَتِ الناقةُ، كعُنِيَ، نتاجًا، وأُنتَجِتْ وقد نَتَجها أهلُها، أَنْتَجَتِ الفَرسُ: حانَ نتاجها فهي نتُوجٌ، لا مُنْتِجٌ."([81])

مما سبق جملة يتبين لنا بوضوح العدول الحاصل في بناء "مُفْعِل" إلى بناء "فَعُول" يؤكد ذلك تعدد الأمثلة الواردة في النصوص السابقة، وهي: أَعَقَّت فهي عَقُوقٌ–وقد أكد ابن منظور على أن اللغة الفصيحة في أَعَقَّت هي عَقُوقٌ– وأَحْصرت فهي حَصُورٌ، وأَنْتَجت فهي نَتُوجٌ، وأكد أبو حيان على عدم استعمال العرب بناء "مُنْتِج" مع أنه القياس من "أنتج"، وعدلوا إلى استعمال "نَتُوج"، وأَخْفدت فهي خَفُودٌ، وأَشَصَّت فهي شَصوصٌ.

([78]) اللسان (مادة عقق) مج 324/9 .

([79]) انظر اللسان (مادة نتج) مج 14/ 32 .

([80]) ارتشاف الضرب 233/1 .

([81]) القاموس المحيط 256/1 .

جدول توضيحي للأبنية المعدول عن استعمالها، والمعدول إليها

البناء المعدول عن استعماله	البناء المستعمل	نوع الكلمة	الأمثلة التوضيحية لبيان ما حدث من عدول
فَعُلَ مُفْتَعِلَ	افتعَلَ فَعِيل	فِعْلٌ اسم فاعل	يقولون: (إفْتَقَرَ فهو فقيرٌ) عدولاً عن (فَقُر فهو فقيرٌ. أو افتقرَ فهو مُفْتَقِرٌ)، ويقولون:(إشْتَدَّ فهو شَديدٌ) عدولاً عن(شَدُد فهو شَديدٌ، أو اشتدّ فهو مُشْتَدّ)، ويقولون: (ارتفع فهو رفيعٌ) عدولاً عن (رَفُعَ فهو رَفيعٌ) أو (ارتفَعَ فهو مرتفِعٌ) .
فَعِلَ	اِفْعَالَّ	فِعْل	حَمِرَ – احْمارَّ، بَيِضَ اِبياضَّ، سَوِدَ – اِسْوَادَّ، ثم يقصرونها إلى صيغة "اِفْعَلَّ" فتصير: اِحْمَرَّ، واِبْيَضَّ، واِسْوَدَّ.
فَعِلَ	اسْتَفْعَلَ	فعل	(نَوِكَ – اِسْتَنْوَكَ) يقولون: اسْتنوَكَ ولا يقولون " نَوِكَ".
فاعِل	مُفْعِل	اسم فاعل	يقولون: (حَبَّ فهو مُحِبٌّ) عدولاً عن "حَابٍّ، أو حابِبْ".
فاعِل	مَفْعُول	اسم فاعل	يقولون: (قطّ السعرُ فهو مَقْطوطٌ) عدولاً عن " قَاطٍّ ".
فاعِل	فَعْل	اسم فاعل	يقولون: (شَاخَ الرجل فهو شَيْخٌ) عدولاً عن " شائخٍ ".
فاعل	أَفْعَل	اسم فاعل	يقولون: (شابَ الغلامُ فهو أشيبٌ) عدولاً عن " شائبٍ".
فاعل	فَعَّل	اسم فاعل	يقولون: (طَيبَ فهو طَيِّبٌ) عدولاً عن "طائب".
فاعل	فعيل	اسم فاعل	يقولون: (عَفَّ الشابُ فهو عَفيفٌ) عدولاً عن "عافٍّ".
مُفْعِل	فاعل	اسم فاعل	يقولون: (أورسَ الرّمثُ فهو وَارِسٌ) عدولاً عن " مُورِسٍ"، و(أيفَعَ الغلامُ فهو يافِعٌ) عدولاً عن "مُوفِعٍ"، و(أبقلَ المكان فهو باقِلٌ) عدولاً عن " مُبْقِلٍ"، و(أعشبَ فهو عاشِبٌ) عدولاً عن "مُعْشِبٍ" .
مُفْعِل	مُفْعَل	اسم فاعل	يقولون: (أسْهَبَ فهو مُسْهَبٌ) عدولاً عن "مُسْهِبٍ"، و(أَلْفَجَ فهو مُلْفَجٌ) عدولاً عن "مُلْفِجٍ"، و(أَحْصَنَ فهو مُحْصَنٌ) عدولاً عن "مُحْصِنٍ"
مُفْعِل	مَفْعُول	اسم فاعل	يقولون: (أحَبَّه فهو مَحبوبٌ) عدولاً عن "مُحِبٍ"، و(أَحْزنَ

			فهو مَحْزُونٌ) عدولاًعن "مُحْزِنٍ" .
مُفْعِل	فَعُول	اسم فاعل	يقولون: (أُحْصِرت الناقةُ فهي حَصُورٌ) عدولاً عن "مُحْصِرٍ"، و(أَعْقَت فهي عَقُوقٌ) عدولاً عن "مُعِقٍّ"، و(أنتجت فهي نَتُوجٌ) عدولاً عن "مُنْتِجٍ".

خاتمة البحث

يطيب لي في خاتمة هذا البحث أن أذكر أهم النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال عرضه، ومناقشته لمسائل البحث وهي:

1- حرص العرب في كلامهم وتقعيدهم للغتهم على الاستحسان، ومراعاة الذوق السليم، تمثل ذلك في عدولهم عن استعمال بعض الألفاظ، والأبنية على مستوى الفعل والاسم.

2- مجيء اسم الفاعل على ما لم يستعمل من الأفعال.

3- العدول عن استعمال بناء "فَعُلَ" إلى بناء "افتعَلَ" في بعض الأفعال؛ نظرًا لثقله .

4- العدول عن استعمال بناء "فَعِلَ" إلى بناء "اِفْعَالَّ" ثم قصرها إلى "اِفْعَلَّ" في الأفعال الدالة على الألوان.

5- العدول عن استعمال بناء "فاعِل" إلى بناء "مَفْعُول" .

6- العدول عن استعمال بناء "مُفْعِل" إلى بناء "فَاعِل"؛ نظرًا لكثرة مجيء صيغة "فاعِل" في كلامهم واشتقاقاتهم.

7- العدول عن استعمال بناء "مُفْعِلٍ" إلى بناء "مُفْعَلٍ" بفتح العين .

8- العدول عن استعمال بناء "مُفْعِل" إلى بناء "فَعُول" بفتح الفاء .

هذا وقد ورد بالبحث نتائج أخرى، واكتفيت بعرض هذه النتائج فقط مخافة التكرار والإطناب، وقد اجتهدت قدر طاقتي لإعداد هذا البحث، ولا يكلف الله نفسًا إلا وسعها، فما كان من توفيق فمن الله وحده، فهو حسبي وعليه توكلت، وإن كانت الأخرى فحسبي أني اجتهدت، وأجري عند ربي.

الباحث

عامر صلاح محمد شلقامي

ثبت المصادر والمراجع

- أربع رسائل في النحو، حققها وعلق عليها د. عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب–القاهرة.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي(ت745هـ)، تحقيق وتعليق د. مصطفى أحمد النماس، مطبعة المدني، الطبعة الأولى 1408هـ– 1987م.
- الأزمنة والأمكنة، لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (ت421هـ)، ضبطه وخرج آياته خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان،الطبعة الأولى 1417هـ– 1996 م.
- الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج (ت316هـ) تحقيق د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة 1420هـ – 1999م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء بن عبيد الله الأنباري (ت577 هـ)، قدم له حسن حمد، بإشراف د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى 1418هـ–1998 م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تأليف بدر الين الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية، صيدا– بيروت، الطبعة الأولى 1426 هـ – 2005 م.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتشكيل وتصحيح يوسف الشيخ محمد البقاعي، إشراف مكتب البحوث والدراسات، الطبعة الأولى 1419 هـ، 1998 م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، بدون
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية ، بدون.

- شذا العرف في فن الصرف، الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي(ت1315 هـ)، شرحه وفهرسه واعتنى به د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، طبعة 1424هـ–2004م
- شرح ابن عقيل (ت769هـ)، على ألفية ابن مالك (ت672هـ)، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، لمحمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، ط 20، 1400هـ- 1980م.
- شرح الأنموذج في الحو للعلامة الزمخشري، بشرح الأردبيلي جمال الدين محمد بن عبد الغني، حققه وعلق عليه د.حسني عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب.
- شرح التسهيل "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد"، تأليف جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله ابن مالك الطائي (ت672 هـ)، تحقيق أحمد السيد سيد أحمد علي، المكتبة التوفيقية ، بدون.
- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري، على ألفية ابن مالك في النحو لجمال الدين أبي محمد بن عبد الله يوسف بن هشام الأنصاري، وبهامشه حاشية الشيخ يس بن زين الدين العليمي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي، بدون.
- شرح جمل الزجاجي، للإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام (ت 708- 761 هـ)، دراسة وتحقيق د. علي محسن عيسى مال الله، عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 1406 هـ – 1986 م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، طبعة 1992 م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام، تحقيق ح. الفاخوري، دار الجيل –بيروت، بدون.
- شرح اللمع في النحو، تأليف القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي الضرير، تحقيق د.رجب عثمان محمد، تصدير د.رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي–القاهرة،الطبعة الأولى1420هـ–2000م.
- شرح المفصل للزمخشري، تأليف موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت 643 هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان،الطبعة الأولى، 1422هـ- 2001م .
- العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية عبد القاهر الجرجاني(ت471هـ)، شرح الشيخ خالد الأزهري الجرجاوي (ت905هـ)، تحقيق وتقديم د.البدراوي زهران،دار المعارف، الطبعة الثانية، بدون
- الفصول في العربية، لأبي محمد سعيد بن المبارك بن الدهان (ت569هـ)، حققه د.فائز فارس، مؤسسة الرسالة- دار الأمل، الطبعة الأولى 1409هـ- 1988م.
- القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت729-817 هـ)، تحقيق مجدي فتحي السيد، المكتبة التوفيقية، بدون.

- الكافية في علم النحو، والشافية في علمي التصريف والخط، تأليف ابن الحاجب جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر (ت646 هـ)، تحقيق د. صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب ، بدون.
- الكتاب، لأبي بشر عمرو عثمان بن قنبر(ت 180 هـ)،تحقيق عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة 1408 هـ – 1988 م.
- كتاب في التصريف، الإمام عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ)، تحقيق متعليق د. محسن سالم العميري، مكتبة التراث – مكة المكرمة، الطبعة الأولى 1408 هـ –1988 م.
- لسان العرب، لابن منظور(630: 711هـ)، تصحيح: أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد الصادق العبيدي دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي (بيروت _ لبنان) ط1 1416هـ _ 1995م.
- اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء العكبري (ت616 هـ)، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر – دمشق ، الطبعة الأولى 1995 م.
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لأبي الفتح ضياء الدين نصر الله محمد بن محمد بن عبد الكريم،المعروف بابن الأثير (ت 637هـ)، بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية (صيدا – بيروت) ، طبعة 1411هـ – 1990م .
- المخصص، لابن سيده، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي– بيروت، الطبعة الأولى 1417 هـ– 1996 م .
- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء(ت207 هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجارمطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة 1955 م .
- المقتضب صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 210–285 هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة 1415 هـ– 1994 م.
- المقرب، لابن عصفور، تحقيق عبد الله عبد الستار، وأحمد الجابوري، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى 1319 هـ .
- الممتع في التصريف، لابن عصفور، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الآفاق، مكتبة لبنان، 1978م
- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعرف، الطبعة الثامنة، بدون.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تأليف الإمام جمال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ)، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، بدون .